

■ **الصمط: الهيئة تنتهج أفضل الممارسات العالمية في عملية قياس الأثر ومدى التغيير في حياة المستفيدين**



شروع حیاکة و تطریز بالأردن



بدر الصميح

فيما يحتفل العالم
باليوم الدولي للمؤسسات
المتناهية الصغر وال
المتوسطة في 27 يونيو
تحت شعار "دعم الشركات
الصغيرة خلال أزمة كوفيد
19"، شُفَّ المجرس العام
للهيئة الخيرية الإسلامية
العالية -بدر الصمصص
عن أن الهيئة استطاعت
عن تأسيسها في منتصف
ثمانينيات القرن الماضي
تتولى 43,877 متسروعا
صغرا ومتناهي الصغر
في 32 دولة عربية وآسيوية
وأفريقية بصيغة القرض
والحسن وذلك في إطار
جهودها لمكافحة الفقر
والجمل.

وقال الصميط في تصريح صحافي بهذه المناسبة التي تصادف 27 يونيو إن الهيئة تتكثرت من تدوير المبالغ المستدرة من القروض الـ 11 مرة بقيمة 57 مليون دولار لشمول مستفيدين آخرين وضمان استمرارية برنامج الإقراض في مجال إنشاء ودعم المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة، مشيرا إلى أن عدد الأسر المستفيدة من تلك المشاريع

بما
يوازى 365,920 مستفيدا،
وأن متوسط قيمة القرض
للمشروع الواحد بلغ 1350
دولارا.

ولفت الصميط إلى أن المشاريع التنموية بخلاف جميعها تؤدي دورا مهما في تنمية اقتصادات الدول الفقيرة، والنامية، وتسهم في تقليل أعداد العاطلين عن العمل، وترفع من المستويات المعيشية للأسر المحتاجة والأوسر الفقيرة والمهمشة، كما تؤكد أهمية القدرة البشرية التي توفرها موارد الذاتيّة واعتمادها على الكفاءة الذاتية وقابليتها للعون والفكر، وتأکید احترام المجتمع لها ولقدراتها.

وأشار الصميط إلى أن برامج المشاريع التنموية تتمثل إحدى البؤى الفعالة التي تسعى إليها الخبرة للاستثمار فيها بغية تحقيق الأثر في تحسين نوعية حياة المجتمعات المستهدفة، موضّحا

تحمل سمة الاستدامة في المجتمعات الفقيرة خصوصاً الأشد فقراً.

وعن رسالته للمتبرعين
بشأن أهمية المشاريع
التنموية عوضاً عن نظراتها

التقليدية، قال الصميط: إن المشاريع التنموية أثبتت جدواها وقدرتها الفعالة على إحداث الأثر في حياة الفئات المستهدفة من خلال تحسين جودة الحياة والتحول من انتظار المستفيدين للمساعدات إلى الاعتماد على الذات من خلال دخل مستدام، متابعا: كما إن هذه المشاريع تسهم في خلق فرص التوظيف الذاتي

والتي تركز على التدريب والتأهيل ورفع القدرات والحد من البطالة، مشيراً إلى أنها تساعد على خلق جيل يمتلك قدرات اقتصادية متنامية، فضلاً عن تلبية احتياجات الأسواق المحلية من المنتجات والسلع والخدمات وتشجيع الاقتصاد الوطني.